

No. 55268*

**Poland
and
Tunisia**

Convention between the Polish People's Republic and the Republic of Tunisia on legal assistance in civil and criminal matters. Warsaw, 22 March 1985

Entry into force: *11 December 1986, in accordance with article 54*

Authentic texts: *Arabic, French and Polish*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Poland, 9 July 2018*

**No UNTS volume number has yet been determined for this record. The Text(s) reproduced below, if attached, are the authentic texts of the agreement /action attachment as submitted for registration and publication to the Secretariat. For ease of reference they were sequentially paginated. Translations, if attached, are not final and are provided for information only.*

**Pologne
et
Tunisie**

Convention entre la République populaire de Pologne et la République tunisienne relative à l'entraide judiciaire en matière civile et pénale. Varsovie, 22 mars 1985

Entrée en vigueur : *11 décembre 1986, conformément à l'article 54*

Textes authentiques : *arabe, français et polonais*

Enregistrement auprès du Secrétariat de l'Organisation des Nations Unies : *Pologne, 9 juillet 2018*

**Aucun numéro de volume n'a encore été attribué à ce dossier. Les textes disponibles qui sont reproduits ci-dessous sont les textes originaux de l'accord ou de l'action tels que soumis pour enregistrement. Par souci de clarté, leurs pages ont été numérotées. Les traductions qui accompagnent ces textes ne sont pas définitives et sont fournies uniquement à titre d'information.*

الفصل 53 -

صيغة الا بلاغ مادة التسليم والمرور

في شأن طلبات التسليم والمرور يتم ربط السلطة نيابة عن الجمهورية الشعبية البولونية عن طريق وزارة العدل أو الوكيل العام نيابة عن الجمهورية التونسية عن طريق وزارة العدل .

الجزء الثامن

أحكام ختامية

الفصل 54 -

دخول الاتفاقية حيز التنفيذ

- 1 - تقع المصادقة على هاته الاتفاقية ويتم تبادل وثائق المصادقة بتوهم
- 2 - يجرى العمل بحاته الاتفاقية بعد مرور ثلاثين يوما على تبادل وثائق المصادقة .
- 3 - أبرمت حاته الاتفاقية لمدة خمسة اعوام ويمدد فيها كل مرة لمدة خمسة أعوام الا اذا أعلن احدى الطرفين المتعاقدين نقضه لها قبل ستة أشهر على الأقل من انقضاء المدة المذكورة .

حرر بفرسوفيا في 22 مارس 1985

في نظيرين أصليين لهما نفس الاعتماد كل نظير منهما محرر باللغة العربية واللغة البولونية واللغة الفرنسية وعند تناقض في التفسير بين النصين العربي والبولوني يعتمد النص الفرنسي .

وبناء على ذلك وقع المفوضان حاته الاتفاقية وختماها بطابعهما .

عن الجمهورية التونسية

وزير العدل

محمد رضا بن علي

عن الجمهورية الشعبية البولونية

وزير العدل

الاشد وميراسكي

الفصل 50 -

تسليم الاشياء

- 1 - يسلم الطرف المطلوب منه التسليم الى الطرف الطالب بناءً على رغبته ما يلي :
 - أ - الاشياء التي من شأنها ان تساعد على اثبات الجريمة
 - ب - الاشياء الناتجة عن الجريمة والتي وجدت قبل او بعد تسليم الشخص المطالب او المسلم .
 - ج - الاشياء التي اكتسبت مقابل الاشياء المتأتية عن الجريمة
 - 2 - يتم تسليم الاشياء ولو في حالة تعذر تسليم الشخص بسبب فراره أو وفاته
 - 3 - اذا رأي الطرف المطلوب منه التسليم ان الاشياء ضرورية في قضية جزائية فانه يمكنه الاحتفاظ بها مؤقتاً او توجيهها على شرطارجاعها اليه .
 - 4 - غير انه تبقى محفوظة الحقوق التي اكتسبها الطرف المطلوب منه التسليم او الغير على تلك الاشياء . وفي صورة وجود مثل هذه الحقوق فان الاشياء المذكورة ترجع في أقرب وقت ممكن وبدون مصروف الى الطرف المطلوب من التسليم عند انتهاء التتبع على تراب الطرف الطالب .
 - 5 - في حالة تسليم الاشياء والمبالغ المالية وفقاً لأحكام هذا الفصل فان الاحكام المتعلقة بتصدير وتوريد الاشياء . والمبالغ المالية المذكورة لا تنطبق .

الفصل 51 -

مرور الاشخاص

- 1 - يجب على كل من الطرفين المتعاقدين ان تسمح بناءً على طلب الطرف الآخر بمرور الاشخاص فوق ترابه مسلم من طرف دولة ثالثة .
- لا تنطبق هاته الاحكام في صورة عدم وجود أي التزام بالتسليم حسب مقتضيات هاته الاتفاقية .
- 2 - يقع ابلاغ طلب المرور والبت فيه حسب نفس الاجراءات الخاصة بطلب التسليم
- 3 - على الطرف المطلوب فيه المرور ان يتم عملية المرور بالصفة التي تناسبه

الفصل 52

مصاريف التسليم والمرور

- 1 - يتحمل الطرف المطلوب منه التسليم بالمصاريف الناتجة في اجراءات التسليم الى تاريخ تسليم الشخص .
- 2 - يتحمل الطرف الطالب بالمصاريف الناتجة عن مرور الشخص .

الفصل 45 -

حدود التتبع الجزائي

1 - لا يمكن من غير موافقة الطرف المتعاقد المطلوب منه التسليم تتبع الشخص المسلم ولا اخضاعه لقضاء عقوبة من أجل جريمة اقترفت قبل التسليم أو جريمة أخرى استوجبت التسليم ولا يمكن كذلك تسليم هذا الشخص لدولة ثالثة من غير موافقة الطرف المتعاقد المطلوب منه التسليم .

2 - الموافقة ليست مستوجبة :

أ - اذا لم يغادر الشخص المسلم في غضون الشهر تراب الطرف المتعاقد الطالب وذلك بعد انتهاء القضية الجزائية اولا يشتمل هذا الاجل على الوقت الذي لم يتمكن خلاله الشخص المسلم مغادرة تراب الطرف الطالب .

ب - اذا عاد الشخص المسلم الى تراب الطرف الطالب بمحض ارادته وذلك بعد خروجه منه .

الفصل 47 -

الاعلام بمآل التسليم

يتبادل الطرفان المتعاقدان الارشادات المتعلقة بنتائج التتبعات الجزائية المأذون بها ضد الشخص الواقع تسليمه .

في حالة صدور قرارات يقع توجيه نسخته الى الطرف الآخر بطلبه

الفصل 43 -

تسليم الشخص المطلوب تسليمه

1 - على الطرف المتعاقد المطالب بالتسليم في صورة قبول التسليم ان يحلم الطرف الطالب بمكان وتاريخ تسليم الشخص المعني بالامر .

2 - يقع الافراج عن الشخص الذي قبل من أجله التسليم اذا لم يتسلمه الطرف الطالب من أجل خمسة عشر يوما ابتداء من التاريخ المقرر للتسليم .

الفصل 49 -

اعادة التسليم

اذا تمكن الشخص الذي وقع تسليمه من التفصي من التتبعات الجزائية او من تنفيذ العقوبة ورجع الى تراب الطرف المطلوب منه التسليم، فيمكن اعادة تسليمه من جديد وفي هذه الحالة لا تجب اضافة الوثائق المسطرة بالفصل 40 من هاته الاتفاقية .

الفصل 41-

إذا توفرت شروط التسليم فعلى الطرف المطلوب منه التسليم ان يوقف بدون تأخير وحسب تشريعه الشخص المطلوب تسليمه .

الفصل 42-

الايقاف التحفظي قبل استلام طلب التسليم

- 1- يمكن عند تأكد الامر وبناء على رغبة الطرف الطالب بإيقاف الشخص المطلوب تسليمه ايقافا تحفظيا قبل استلام طلب التسليم يذكر طلب الايقاف التحفظي بطاقة الايقاف او الحكم البات الصادر ضد هذا الشخص والتصريح بالعزم على ارسال طلب التسليم لاحقا يوجه طلب الايقاف التحفظي عن طريق البريد او البرق والتلوكس.
- 2- يحاط حالا الطرف الطالب علما بالايقاف الواقع وفقا للمفردة المتقدمة وبتاريخه .

الفصل 43-

الافراج عن الشخص الموقوف تحفظيا

- 1- لا يمكن ان تتجاوز مدة الايقاف التحفظي قبل استلام طلب التسليم الشهر ويمكن برغبة من طرف الطالب التمديد في هذا الاجل بخمسة عشر شهرا .
- 2- يمكن للطرف المطلوب منه التسليم الافراج عن الشخص الموقوف تحفظيا قبل هذا الاجل اذا أحيط علما من قبل ان الطرف الطالب عدل عن طلب التسليم .

الفصل 44-

تأجيل التسليم

يقع تأجيل التسليم اذا كان الشخص المطلوب تسليمه سواء موطأ من أجل افعال اخرى فتحت من أجلها قضية جزائية لدى السلط المختصة للطرف المطلوب منه التسليم او مستهدفا لقضاء عقوبة سالبة للحرية اصدرتها هاته السلط .

ينتهي هذا التأجيل عند انتهاء القضية او عند قضاء العقوبة او عند الاعفاء من قسم من العقوبة .

الفصل 45-

التسليم المؤقت

إذا كان تأجيل التسليم سيستغرق أجل سقوط الدعوى بمرور الزمن او سيستنفذ أجل تنفيذ العقوبة او كان من شأنه ان يحول دون اثبات الأفعال فإنه يمكن تسليم الشخص مؤقتا على شرط ارجاءه بعد انجاز الاعمال الاجرائية التي قبل من أجلها التسليم .